محمد الصباح وسعود الفيصل بحثا الاتهامات الإيرانية للمملكة

الأمير تلقى رسالة شفوية من خادم الحرمين

بدر المشعان

تلقى أمير البلاد رسالة شفوية من خادم الحرمين الشريفين نقلها وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، كما بحث الفيصل ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية د. الشيخ محمد الصباح المواقف المشتركة بين البلدين في القضايا الإقليمية والدولية.

الأمير مستقبلاً، بحضور ولي العهد، سعود الفيصل والوفد المرافق له

استقبل سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد بحضور سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية في المملكة العربية السعودية والوفد المرافق لسموه حيث نقل الى سمو الامير رسالة شفوية من أخيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز تتعلق بالعلاقات الأخوية المتميزة التي تربط البلدين والشعبين الشقيقين والقضايا ذات الاهتمام المشترك وآخر المستجدات على الساحتين الاقليمية والدولية.

وعلمت "الجريدة" ان وزير الخارجية السعودي بحث ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية د. الشيخ محمد الصباح خلال زيارته الى البلاد التي استغرقت نحو ساعتين تنسيق المواقف على الصعيدين الاقليمي والدولي على ضوء المستجدات الأخيرة. وكشفت مصادر دبلوماسية ان الوزيرين تطرقا الى الملف النووي الايراني في ظل التصعيد الذي يشهده هذا الملف، والاتهامات الايرانية تجاه المملكة بدعم المتظاهرين ضد الحكومة في طهران، وما تؤدي اليه الاتهامات من عدم استقرار في المنطقة، لافتة الى ان الكويت لاتزال تلعب دور الوسيط بين الرياض وطهران لتقريب وجهات النظر حيال ملفات المنطقة، وان الامير سعود الفيصل استعرض التطورات التي تشهدها الحدود السعودية اليمنية فيما يتعلق بالمتمردين الحوثيين.

وأوضحت المصادر ان المباحثات تطرقت كذلك الى قضية المصالحة الفلسطينية - الفلسطينية، خاصة بعد زيارة رئيس حركة حماس خالد مشعل للرياض امس الاول، مشيرة الى ان الكويت والرياض تلعبان دورا كبيرا لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، ولفتت الى ان هذه المساعي تأتي بعد زيارة مشعل الى الرياض، وقبيل زيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس الى الكويت المقررة اليوم الثلاثاء، وأضافت ان وسطاء المصالحة الفلسطينية ستتوزع بين الكويت والرياض والقاهرة.

وبينت المصادر ان الوزيرين تطرقا أيضا الى الوضع في العراق وعملية الاستقرار الامني، لا سيما بعد الهجمات الارهابية الاخيرة التي تعرض لها العراق، مؤكدين دعم مساعي الحكومة في الحفاظ على الامن والاستقرار هناك.

إلى ذلك، يتوجّه وزير الخارجية السعودي اليوم إلى مصر، حيث يسلّم الرئيس حسني مبارك رسالة من العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز، على أن يزور دمشق نهاية الأسبوع الجاري.

«السراج المنير» تحرم الكفاءات الوطنية من المناصب القيادية

تعيين المقربين على حساب أصحاب المؤهلات العليا

محمد راشد

كشفت مصادر موثوقة ان نسبة كبيرة من الكفاءات وأصحاب المؤهلات العلمية العليا يعانون مشكلة هضم حقوقهم في إدارة السراج المنير، بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، التي أصبحت مكانا لمحاربة الكفاءات الوطنية. وأكدت المصادر لـ "الجريدة" أن بعض الموظفين، رغم أنهم حاصلون على مؤهلات علمية تفوق زملاءهم، فان مسؤولي الوزارة أبعدوهم قسرا وظلما عن أي منصب في الإدارة، موضحة أن أحد المدرسين، وهو أقدمهم في إدارة السراج المنير، تقدم لشغل وظيفة وكيل مركز عام 2004 ولم تتم الموافقة على طلبه دون سبب واضح، بل تمت محاربته بكل الأشكال، خصوصا من قبل بعض القياديين والمشرفين في الادارة.

وقالت ان الموظف أحق بهذه الوظيفة لعدة أسباب أهمها توافر الشروط اللازمة لشغل الوظيفة الاشرافية وفق قرارات ديوان الخدمة المدنية، لا سيما أنه حاصل على ماجستير الفقه المقارن وأصول الفقه، في حين أن الموظف الآخر وأحد زملائه حاصلان على مؤهلات جامعية فقط، لافتة إلى ان الموظف المذكور لجأ إلى اتخاذ جميع الخطوات القانونية لحفظ حقه المسلوب، إذ تقدم بتظلم إلى إدارة الفتوى والتشريع في مجلس الوزراء، وبالفعل تم إنصافه من قبول التظلم شكلا وفي الموضوع بسحب قرار المتظلم منه، على ان تسند له وظيفة وكيل مركز، إلا أن المفاجأة كانت برفض أحد قياديي الوزارة هذا القرار، بل أن بعض المتنفذين في الوزارة لجأوا إلى أسلوب آخر تمثل في مساومته لسحب القضية التي رفعها في المحكمة الإدارية، وإعطائه منصب موجه أول، الأمر الذي رفضه الموظف المعني جملة وتفصيلا.

وطالبت المصادر وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية المستشار راشد الحماد بضرورة إعادة ترتيب أوراق وزارة الأوقاف عبر إنصاف المظلومين من أبنائها أصحاب المؤهلات العاليا والخبرات الكبيرة، لا سيما أنهم يقومون بواجبهم على الوجه الأكمل، متمنية ان يبادر المستشار الحماد بإعادة هيكلة قطاعات الوزارة، ووضع لجان مناسبة تعمل وفق منظور العدل والمساواة لتسكين الوظائف الإشرافية بما يتناسب وقرارات الخدمة المدنية، بعيدا عن أي محسوبية أو تحيز لتيار أو حزب متنفذ يسعى لاستقطاب كل من يؤمن بأفكاره.

«البيئة»: عمليات التفتيش على مصانع الشعيبة متواصلة

أكد رئيس لجنة التفتيش على مصانع الشعيبة الغربية المهندس محمد العنزي أن فرق الهيئة العامة للبيئة تواصل عمليات التفتيش على مصانع الشعيبة الغربية.

وقال العنزي، الذي يشغل منصب مدير الإدارة الهندسية الهيئة العامة للبيئة في تصريح لـ«كونا» إن فرق التفتيش تقوم بجولات ميدانية حالياً على مصانع الشعيبة الغربية، وذلك للتأكد من مدى قيام المصانع بتطبيق الاشتراطات البيئية.

وأضاف أن الجولات شملت الورش والمنشآت الصناعية التي تقع ضمن تصنيف المنشآت الصغيرة وذلك للوقوف على مدى التزاماتها بالاشتراطات البيئية بدولة الكويت.

وذكر أن النتائج التي سيرصدها الفريق ستُضم إلى نتائج التقرير الخاص الذي رفع في وقت سابق إلى مجلس الوزراء، مشدداً على ضرورة تعاون الجميع في سبيل توفير بيئة سليمة خالية من الملوثات.

وقال إن القائمين على الحملة جمعوا بعض العينات من المصانع لرصد التلوث داخل البيئة الداخلية لهذه المصانع، وعلى أساسها يتم تحرير محضر المخالفة بعد انتهاء نتائج رصد الملوثات، مشيراً إلى أن هيئة البيئة تدرس حالياً جميع المخالفات السابقة، والتي رصدت خلال الجولة على المصانع في الشهر الماضي وذلك لتطبيق الجزاءات القانونية، حسب ما نص عليه قانون إنشاء الهيئة والقوانين الأخرى.

وأكد أن جولات الفريق ستتواصل لتحقيق أقصى قدر من الالتزام بالاشتراطات والمعايير البيئية، مؤكداً أن الفريق لن يتساهل في ضبط وتحرير المخالفات للمنشآت غير الملتزمة ومضاعفة العقوبات في حالة العودة وفق ما ينص عليه قانون حماية البيئة وتنميتها.

وقال إن الحملة التي يقوم بها الفريق هي حملة فنية تضم جميع التخصصات المطلوبة ومزودة بجميع الأجهزة الحديثة اللازمة، لأخذ القياسات وإجراء التحاليل اللازمة.

وأكد أن الجولات التفتيشية تهدف إلى حماية المواطنين في المنطقة، بناء على توجيهات مجلس الوزراء الخاصة بتشديد الرقابة وحصر جميع المخالفات البيئية في المصانع الكائنة في المنطقة واتخاذ العقوبات القانونية اللازمة تجاه المخالفين.

وكانت الهيئة العامة للبيئة قد نفذت جولات تفتيشية على مصانع الشعيبة منذ شهر نوفمبر الماضي، إذ بلغت اكثر من 100 طلعة وزيارة وتمت معاينة 57 مصنعاً من بين مجموعة المصانع.

الصالح: 19 ألفاً تطعَّموا ضد إنفلونزا الخنازير و64 ألفاً ضد «الموسمية»

شددت وزارة الصحة على وجود مخزون استراتيجي كافٍ من لقاح إنفلونزا الخنازير، وكشفت عن وصول 500 ألف جرعة من اللقاح في غضون الأيام القليلة المقبلة.

عادل سامي

أكد مقرر اللجنة المشتركة العليا لمكافحة فيروس إنفلونزا الخنازير، رئيس وحدة مكافحة الأوبئة في وزارة الصحة د. مصعب الصالح "تطعيم نحو 19 ألف شخص ضد إنفلونزا الخنازير و64 ألفاً آخرين ضد الإنفلونزا الموسمية"، مشددا على وجود مخزون استراتيجي كافٍ من لقاح إنفلونزا الخنازير لدى وزارة الصحة، وكشف عن وصول 500 ألف جرعة تطعيم ضد إنفلونزا الخنازير في غضون الأيام القليلة المقبلة، مشيرا الى ان عدد الاصابات في الكويت بلغ 8669 حالة، بينما بلغت الوفيات 30 حالة حتى نهاية الاسبوع الماضي.

وقال الصالح في تصريح للصحافيين على هامش اجتماع اللجنة المشتركة العليا لمكافحة إنفلونزا الخنازير ظهر أمس: إن "التوقعات العلمية تشير إلى احتمال استمرار فيروس انفلونزا الخنازير على الساحة خلال العام الجاري"، مشددا على أن الوزارة مستمرة في استعداداتها لمواجهة المرض، داعيا إلى التركيز على ضرورة التطعيم ضد انفلونزا الخنازير، استعداداً للموجة الثالثة التي من المحتمل دخولها نهاية الشهر الجاري.

وأضاف أنه سيتم دمج طعم فيروس إنفلونزا الخنازير مع طعم الإنفلونزا الموسمية في لقاح واحد مع نهاية العام الجاري وبداية العام المقبل، مشيرا إلى أن هناك عزوفا ليس محليا فقط بل عالميا على الإقبال على التطعيم ضد إنفلونزا الخنازير، مدللا على ذلك بوجود 94 مليون جرعة تطعيم لم يتم تصريفها في فرنسا، مرجعا ذلك كله إلى الشائعات التي تتردد عن خطورة اللقاح على الصحة العامة، نافيا ما يتردد عن أن التطعيم يؤدي إلى العقم أو العجز الجنسي، مطالبا بالاطلاع على المرجعيات العلمية التي تؤكد جميعها سلامة الطعم ومأمونيته، مشيرا إلى أن آراء الأطباء قد تختلف لكن المرجعيات جميعها تؤكد سلامة الطعم، متحدياً مَن يقول إن هناك مرجعيات أكدت أن الطعم غير آمن أو غير فعال. وشدد الصالح على ضرورة تطعيم الحوامل، مشيرا إلى أن خطورة المرض على الحامل أكثر بـ10 أضعاف منها على غير الحامل، داعيا الجميع إلى التطعيم لحماية أنفسهم من الموجة الثالثة للمرض، لافتا إلى أن الكويت طبيعتها مختلفة عن الكثير من الدول العربية، ولذلك لن تقبل خلال الفترة الحالية على تطعيم الطلاب في المدارس نظرا لكثرة المراكز الصحية ووجودها في المناطق السكنية، ومن ثم فإنه ستتم دعوة أولياء الأمور إلى تطعيم أبنائهم في المراكز الصحية القريبة منهم.

«الصحة» تسدد 860 ألف دينار لـ «الكويتية» نظير علاج مرضى في ألمانيا

قررت وزارة الصحة "تسديد 860 ألف دينار لمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية، كدفعة أخيرة عن مديونية المؤسسة نظير علاج المرضى في ألمانيا خلال إشرافها على العلاج في الفترة من 2006 حتى 2007".

وقال مدير إدارة الشؤون القانونية والتحقيقات في الوزارة، رئيس لجنة التدقيق في فواتير المستشفيات الألمانية محمود عبدالهادي، إنه تقرر سداد هذه الدفعة بعد التدقيق الكامل لجميع فواتيرها، وهي عبارة عن مطالبات لمستشفيات ألمانية كانت المؤسسة قد تعاملت معها وعلاج بعض المرضى فيها، مشيراً إلى أن الوزارة قامت خلال الفترات السابقة بسداد جميع الفواتير التي سبق تدقيقها مع المسؤولين في مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية. وأضاف عبدالهادي في تصريح صحافي أنه لم يتبق سوى بعض الفواتير المعلقة، التي سيتم تدقيقها مع مسؤولي المؤسسة في وقت لاحق وتسديدها بعد التأكد من استحقاقها.

«صندوق التنمية»: اتفاقية قرض بقيمة 14 مليون دينار مع باكستان

أعلن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أمس توقيعه في العاصمة الباكستانية إسلام أباد اتفاقية قرض بقيمة 300ر14 مليون دينار كويتي (ما يعادل حوالي 50 مليون دولار أميركي) للإسهام في تمويل مشروع اعادة اعمار مرافق مؤسسات التعليم العالي المتضررة من الزلزال في ازاد جامو وكشمير.

وقال بيان صادر عن الصندوق إنه وقع اتفاقية القرض نيابة عن جمهورية باكستان الاسلامية وكيل وزارة الاقتصاد سيبتاين فضل حليم، ووقعها نيابة عن الصندوق الكويتي نائب المدير العام هشام إبراهيم الوقيان.

وذكر البيان أن المشروع يهدف الى إعادة إعمار عدد من مؤسسات التعليم العالي التي تضررت إثر الزلزال الذي وقع في شهر اكتوبر عام 2005 في مناطق إقليم آزاد جامو وكشمير باستخدام تصاميم أكثر أمنا ومقاومة لهزات الزلازل، وذلك بهدف إعادة تأهيل خدمات التعليم العالي بشكل عادل.

وأوضح البيان أن المشروع يتضمن حوالي 30 كلية تعليمية، والتي تضررت مبانيها كثيرا، ويشمل أعمال اعادة البناء وتوريد الاثاث والتجهيزات التعليمية والخدمات الاستشارية للتصميم والاشراف.

وأفاد بأنه تم تنفيذ المشروع في النصف الثاني من عام 2008، حيث من المتوقع أن يتم انجازه في نهاية العام الحالي 2010.

وبتوقيع اتفاقية هذا القرض فإنه يكون الـ 15 الذي يقدمه الصندوق الى جمهورية باكستان الاسلامية، حيث سبق للصندوق أن قدم لها 14 قرضا بقيمة اجمالية بلغت حوالي 95 مليون دينار كويتي (أي ما يعادل نحو 5ر332 مليون دولار أميركي) لتمويل مشروعات في مختلف القطاعات.

تقرير محلي

التعديلات الحكومية على «القوانين» بين حفظ الوحدة الوطنية ومصادرة الحريات!

بشار الصايغ

يبدو أن الحكومة لم تلق خياراً في مواجهة الأزمات السياسية الأخيرة سوى تقديم تعديلات على قوانين الجزاء و"المطبوعات" و"المرئي والمسموع"، ومنها إضافة فقرة "كما يحكم بنفس العقوبة على كل مَن دعا بالوسائل السابقة إلى إثارة النعرات الطائفية أو القبلية أو التمييز بين الأفراد أو تحقير فئات في المجتمع" إلى المادة 29 من قانون الجزاء، وإضافة حظر المساس بالوحدة الوطنية الى قانوني "المطبوعات" و"المرئي".

غير أن التعديلات الحكومية قد لا تجد طريقاً سالكاً لإقرارها لما تحمله من غموض في معانيها، واتساعاً لغوياً يمس حرية التعبير والرأي، فمصطلح "إثارة النعرات الطائفية أو القبلية" – بالصورة التي قدمتها الحكومة - يضع قيوداً كثيرة على آليات البحث العلمي والأدبي في المجال الديني والتاريخي، ويقيد الحريات الفكرية، ويطرح تساؤلات مشروعة منها: ما حدود "إثارة النعرات" من عدمها؟ ومتى تمس "كلمة" أو "جملة" في مقال أو ندوة أمن المجتمع والأمن الوطني؟ ومن يحدد هذا المساس ونوعه؟

ومثل تلك المصطلحات الشاسعة والمطاطة، فهماً ومعنى، ما احتواه قانونا "المطبوعات" و"المرئي والمسموع" حين حظر المساس بـ"الصحابة"، وأضيف خلال مناقشته حظر المساس بآل البيت – كرد فعل من النواب الشيعة حينذاك على إضافة الصحابة- علماً أن قوائم الصحابة وآل البيت عليها اختلاف لدى المذاهب الدينية منذ قدم التاريخ الإسلامي.

وإن كان التعديل الحكومي المطروح سيفتح باب "دعاوى الحسبة" على مصراعيه لكل صاحب رأي وعقيدة وفكر يختلف مع الآخرين، فهو أيضاً سيوسع رقعة الذوات المصونة من جهة، ويقلص مساحة الحريات من جهة أخرى، والأخطر من هذا وذاك أن تدخل قضايا الرأي والفكر في خانة جرائم أمن دولة، كما جاء في تعديل الحكومة على قانون الجزاء.

ومن "النعرات الطائفية والقبلية" إلى "تحقير فئات في المجتمع" الذي يعد مصطلحاً فضفاضاً آخر، إذ أن كل اثنين متفقين على فكر محدد وهدف معين يشكلان فئة في المجتمع، ومثلهما مثل الوزراء في الحكومة، فهم يمثلون فئة، وكذلك أعضاء مجلس الأمة الذين يمثلون فئة ايضاً، وبحسب التعديل الحكومي المقدم، فإن التعرض للوزراء والنواب يمكن تكييفه وتصنيفه في باب "تحقير فئات المجتمع"، وحينها لا يمكن لأي صاحب رأي أن يكتب "الوزير الفلاني غير قادر على أداء مهامه" كون أن هذه الجملة يمكن أن تفسر بتحقير الوزير من منطلق التقليل من شأنه وتصغيره، ولا يمكن لناخب أن يقول إن ممثله في البرلمان "فاشل في أداء مهامه الرقابية والتشريعية" لأن مثل هذا الرأي يمكن تفسيره لغوياً بالحط من قدر النائب وإذلاله. وبعد هذه المعاني الفضفاضة التي يمكن تسخيرها لمصلحة طرف على حساب الطرف الآخر، فلا مانع من أن نعيد التذكير بأن الانتقاد الشديد للوزراء والنواب كما في الصوره أعلاه، ومتى ما أريد تكييفه تحت بند "تحقير فئات المجتمع"، سيشكل قضية أمن دولة!

إن التعديلات الحكومية قد تكون صورتها الظاهرة جميلة إذا ما ربطت بالوحدة الوطنية والحفاظ عليها، ولكن تفاصيل الصورة تشكل خطراً محدقاً بالحريات الفكرية في الكويت، وهذا ما يشكل مخالفة صارخة للدستور الذي شدد على أهمية حرية التعبير والرأي، وإذا ما أرادت الحكومة الحفاظ على الوحدة الوطنية فالتشريع المتسرع المستند إلى رد الفعل لا يمكن أن يكون السبيل الصحيح، ولعل أهم منابع الحفاظ على الوحدة الوطنية يبدأ من المناهج التعليمية التي تؤسس الأجيال، والحملات الإعلامية التي تثقف المجتمع بمفهوم المواطنة الصحيحة وقبول الأطراف الأخرى، رأياً وفكراً وتوجهاً.